من شأنها ان تعرّض مصالح اسرائيل للخطر، وتمنع عنها الدعم المالي الاميركي، الذي تعتبره تل ـ أبيب «حاجة ماسّة»، وتهدّد، أيضاً، نفوذ الطوائف اليهودية الاميركية ومكانتها (**دافار**، ١٧/٩/١٩٩١).

ومع ازدياد الضغوط على الحكومة الاسرائيلية من جانب زعماء اللوبي الاسرائيلي في اميركا لتليين مواقفها، وصدور بعض التلميحات من الادارة الاميركية بأنها ترحّب برؤية حكومة من لون آخر في اسرائيل، وتردّد معلومات عن قيام ألمانيا، أيضاً، بتأجيل ضماناتها المالية بقيمة خمسة مليارات دولار لاسرائيل (**هآرتس**، ٢/١٠/١٩٩١)، اضطرت حكومة شامير الى تعديل مواقفها والتخفيف من حدّة تصريحات المسؤولين فيها. وفي المقابل، نجح اللوبي الاسرائيلي في تقديم مشروع قانون الضمانات المالية الى الكونغرس بتأييد ثلثي الاصوات (خلافاً لرغبة الرئيس بوش)، مع الموافقة، في الوقت عينه، على تأجيل التصويت عليه لمدة ١٢٠ يوماً، نزولاً عند طلب الرئيس الاميركي (**دافار**، ٣/١٠/١٩٩١).

فهل كانت أزمة الضمانات المالية الاميركية مجرّد «كابوس» تمنّى شامير ان ينتهي بسرعة، أم كانت بداية تحوّل في العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية الخاصة؟ ربما ما زال الوقت مبكراً لتقديم ردّ واقعي على هذا السؤال؛ ولكن الواضح ان هذه الأزمة كانت الأسوأ في تاريخ العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية.

مها بسطامي